

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تفعيل منظومة قانونية لدعم التنمية الاقتصادية دراسة للفترة

2019-2009

Small And medium enterprises in Algeria: Activating a legal system to support economic development - Study for 2009-2019 –

قديري لويزة¹، د. راهم فريد²¹ جامعة العربي التبسي، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة – تبسة (الجزائر)، louiza.kadri@univ-tebessa.dz² جامعة العربي التبسي، مخبر المقاوالاتية وإدارة المنظمات – تبسة (الجزائر)، farid.rahem@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/11/03

تاريخ الإرسال: 2021/07/05

الملخص: مع تنامي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات العديد من الدول المتطورة، إرتأت الدول النامية ومنها الجزائر تبني سياسات تنمي من خلالها الرغبة المقاوالاتية لدى الشباب من جهة، وتسعى جاهدة لتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها من جهة أخرى وتهدف الدراسة إلى محاولة فهم المقاوالاتية في الجزائر، التي تركز على مجموعة من القوانين الرامية إلى إرساء نهج مقاوالاتي يدعم ويرافق تلك المؤسسات بغية تحقيق التنمية الاقتصادية بعبارة أخرى، نجد عملنا جوهره في حقيقة أن المقاوالاتية في الجزائر تواجه واقعاً مقيداً إنحصر في مجالات وأنشطة اقتصادية معينة لكنها علاوة على ذلك تقدم فرصة للمقاولين الشباب للخروج من نظام العمل المأجور وسنحاول في هذا المقال بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي تسليط الضوء على واقع المقاوالاتية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المقاوالاتية، التنمية الاقتصادية.

تصنيفات JEL: M13, M10, L26

Abstract:

With the growing importance of small and medium enterprises (SME) in the economies of many developed countries, including Algeria, decided to adopt policies through which to develop youth entrepreneurship, and strive to overcome all the difficulties they face, the study aims to try to understand entrepreneurship in Algeria, which is based on a set of laws aimed at establishing an entrepreneurial approach that supports and accompanies these enterprises in order to achieve economic development., our work finds its essence in the fact that entrepreneurship in Algeria faces a restrictive reality confined to certain areas and economic activities, but, moreover, it provides an opportunity for young entrepreneurs to get out of the system work payed, and we will try in this article based on the descriptive and analytical approach to shed light on the reality in Algeria and entrepreneurial role in achieving economic development.

Keywords: Entrepreneurship, SME, Economic development

JEL Classification Cods : M13, M10, L26.

المقدمة:

أشار العءاء من الاقاصاءاء إلى أن مسائل النمو والناماء تقع بالكامل على عاتق المأساء الاقاصاءاء (خاصة الشراكاء الصاءراء والمأوسطة الحجم)، مما ععا أن رباء الأعمال أعلق بإنشاء هذا النوع من المشارعا، وأيضاً لاء المشكلة الأساسية من البطالة إلا وبالفعل هذا الموضوع تم أاهله من قبل صناع القرار الجزائريين، ولكن في الوقت الحالي ومع الأعاراء التي طراأ على الاقاصاء العالمى وأهار أسعار النفط في الآونة الأخيرة، أأأ النقاش حول رباء الأعمال على المسأوى الوطنى واءى الأوى أبعاداً ، واءعو العءاء من الباءأ والأراء إلى إلقاء الضوء على هذا الموضوع من أاأ القضاا الاقاصاءاء وإأباء أهماءها وأهماءها، لا سماء في الأالة الجزائراء، في ساء مالى وااقاصاءى أار مواء وذلك في أعقاب أأافاض أسعار النفط وعاءاءاء النفط التي أعلقصأ في أاضواء عاماء لأأأ من 50٪، مما أاسب في عواقب وأأمة على البرنامج الاقاصاءى لأناماء البلاد.

وهكذا، أصبح مفهوم رباء الأعمال راسخاً ومأصلاً في الأافة الإاءراء للمأساء وأرد منطقى وملائم لضمان الأناماء الألاء والإألاماء ومسار أاء من أاأ ألق فرص العمل والأأمة المضافة والأأمة والأاء المالى والأأاماعى، وفوق كل شىء السماح بأهور أأبة أاءراء على أاءاء المشارعا الاقاصاءاء في أأاء النمو الاقاصاءى.

لأأ ارأاء الأول الناماء ومنها الجزائراء أأنا ساءاءأ أأما من ألالها الرأبة المأاولاءاء لاءى الشباب من أأة وأسعى أاهاءة لأألال أافة الصعوباء التي أواأها من أأة أخرى من ألال أأمة من الأاكل وهأباء الأعم الراماء لأأأ المشارعا وألق مناصب عمل وأأأق الأواء وأأع عألة الأناماء إأأع المأاولاءاء أأاراًسأراءأأى لأأأأل فهي أأأأ بالأأراء الأوالى على روء المأاولاءاء لاءى المأاول والأأأ بالمأاءراء وأأأأ الأشياء والأأام بالأعمال بأرق مأأأة فالأأر المأاولاءى المأأع والمأأأر أصبح أأاة ملأة للمأساء الناشئة للأأراء من أأأأق المأافساء واستأعاب الأعاراء والأأواراء الأاصاءة في المأأأ الاقاصاءى للأول

الإشكالية:

إن الجزائراء، أأاضل أاهاءة لأأأأأ رؤاة واضحة لأناماء الأأأه المأاولاءى، ورسم أأط مأأمة لمواأبة وأأع الأأراء المأأولة من أأل أناماء اقاصاءاء مأأأمة ومأأأمة من ألال أأمة من الإصلاأاء وإسأأأاء مأأوعة من الآأاء المأأصصاءة في المرافأة المأاولاءاء لأأأأة أرضاء ملاأمة لأمو نساأ مأساءى مأأص نسبة من البطالة من أأة واءأع عألة الأناماء من أأة أخرى

لأأ لا بأ من الأأمأز والأأأأق بآن الطموء الشرعى والسأى والأأاف مع العالم الواقعى بأأصائصه وأأصصاءاه الأأأأة لأن أأأأ مشروء مثل إنشاء شركاء ناشئة على شكل مشروءاء صأراء بمكن أن أأون الأولة وطأأة البأأه الألاء التي أواأها مأسأراً للنقاش والأأأل، أاأ أأ لا أأأأ القرارات أأأأ البأأه، من ألال كل ما سبأ وفي أأضم أأامى أهماء المأاولاءاءة في الجزائراء وكذا أوار المأاول بأأأأأه المأأأر الرأأسى لها أأأأر الإشكالاءة البأأ في الأساؤل الأالى :

ما مأى مساهمة الإسأأأار في أأاع المأساء الصأراء والمأوسطة في أأأق الأأأأى وأأأأر الأناماء الاقاصاءاء؟ وعلىه وضمن هذه الإشكالاءة أأأز الأسئلة الفرأاءة الأالاءة:

- ماهي نظرة القانون الجزائري للمقاولاتية؟
 - ما هو واقع المقاولاتية في الجزائر؟
 - ما أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في باقي الاقتصاديات الوطنية؟
 - هل هناك إدراك ووعي من قبل السلطات الجزائرية لأهمية التوجه نحو المقاولاتية كحل أمثل لمشكلة البطالة؟
 - فيما تتمثل المرافقة والتسهيلات المقدمة للمقاول الجزائري؟
- وتهدف الدراسة في جوهرها إلى التعرف على واقع المقاولاتية بالجزائر وأهم الأطر التشريعية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهياكل القانونية المنشأة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تهدف أيضا إلى تبين أهم الإصلاحات الأخيرة بغية تذليل كافة الصعوبات والرفع من أهمية العمل المقاولاتي لتقليص هاجس البطالة لدى الشباب وفتح باب المبادرة وتشجيع الفكر الابتكاري وبناء الأعمال الحرة بعيدا عن الوظيفة الإدارية وانتظار صف التوظيف، مستعرضين جملة من التشريعات القاضية بالإصلاح للنهوض بهذه المؤسسات ومحاولين الكشف عن واقع المقاولاتية بالجزائر من خلال توضيح جملة من الإحصائيات ومحاولة تحليلها وفهمها، كما تكتسي الدراسة أهمية بالغة نظرا للدور الذي أصبحت المؤسسات المقاولات تلعبه ضمن اقتصاديات الدول النامية خاصة تلك الأنشطة المساعدة على تنويع الاقتصاد والداعمة لتطور تنميته خارج قطاع المحروقات وامتصاص نسب جد هامة من البطالة والتفكير نحو ريادة الأعمال والخروج من تضيق الوظيفة والبحث عن الابداع والابتكار.

وخدمة لأهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي الذي يصف متغيرات الدراسة ويوفر

معلومات كافية تستوعب عناصر الموضوع مع تحليل تلك المعطيات وهذا من خلال المحاور الموالية:

1- التدرج نحو إنشاء وتفعيل المنظومة القانونية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القانون رقم 01-18 والقانون رقم 02-17.

3- الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- المقاربة الاقتصادية الجديدة لدعم ومرافقة أصحاب المشاريع.

5- مساهمة المقاولاتية في التنمية والتنويع الاقتصادي

6- أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- التدرج نحو إنشاء وتفعيل المنظومة القانونية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

لم تحظ المقاولات في الفترة الممتدة 1963 م-1988 م بإهتمام السلطات العمومية نظرا لطبيعة النظام السياسي

السائد آنذاك الذي لم يسمح ب بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتميز تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة

أي انه لم يكن هناك سياسة واضحة للمقاولاتية ويمكن تلخيص اهم المحطات التاريخية لتطور المقاولات في الجزائر كما يلي:

1-1- المرحلة الأولى: 1962-1982م: 98 % من المشاريع المقاولاتية كانت ملك للمستوطنين ارتبط دورها بأهداف

المستعمر توقفت عقب الاستقلال (وصل عددها إلى 1120 مؤسسة مع 57480 عامل عام 1964)، تم إدماج هذه

المقاولات إنطلاقا من سنة 1967 م ضمن أملاك المؤسسات الوطنية حيث أصبحت تابعة للدولة في ظل تبقى هذه الأخيرة الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي.

وخلال هذه المرحلة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الخاصة تميزت بضعف كبير، فهي لم تستطع تحقيق إلا تنمية طفيفة من هامش المخططات الوطنية (سابق، 2016، صفحة 110).

1-2- المرحلة الثانية: 1982-1988م : شهدت المرحلة محاولات عديدة لإحداث إصلاحات هيكلية على مستوى الاقتصاد الجزائري منها: المخطط الخماسين الأول (1980-1984) و الثاني (1985-1989) و هذا يعكس وجود إرادة في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي من أجل تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إعطاء حرية أكبر للقطاع الخاص نظرا لأهميته في تجسيد أهداف التنمية الاقتصادية في نظر السلطات ، و بالمناسبة صدرت العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار حيث كانت لها آثار على المستوى العام و الخاص (قانون الاستثمار المؤرخ في 1982/08/21) و قوانين إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية)، المرسوم 242/80 المؤرخ في 1980/10/04 و مختلف الاجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات (المرسوم 192/88 المؤرخ في 1988/10/04) (صالح، 2004، الصفحات 26-28).

1-3- المرحلة الثالثة: ابتداء من 1988: عرفت هذه المرحلة تحولات عميقة وذلك من أجل الانتقال من إقتصاد إداري إلى إقتصاد إنفتاح، يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي ومن خلال إلتزام الجزائر بتنفيذ برامج الاستقرار الإقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة (01 أبريل 1994 إلى 31 ماي 1995)، وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى من (31 مارس 1995 إلى غاية 01 أبريل 1998) هذه الإصلاحات خففت نوعا ما حدة المديونية الخارجية من جهة مع خصوصية المؤسسات العامة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات عديدة من جهة أخرى، حيث تجسدت هذه المنظومة في إنشاء وتفعيل ما يلي (سابق، 2016، صفحة 113):

- قانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 الذي يهدف إلى تحديد الأهداف المنوطة بالاستثمارات الخاصة الوطنية ويعتبر أول قانون ينظم الاستثمار الخاص الوطني.
- قانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 والذي يحدد كيفية توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية
- قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض الذي شمل جوانب عديدة من الإصلاحات في مجال التسيير المالي والقرض والاستثمار
- قانون تنمية الاستثمار رقم: 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.
- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 01/18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2002.

أما فيما يخص الدعم القانوني غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتتمثل في ماييلي (بودليو و كليو، 2020، صفحة 170) :

- **قانون ترقية الإستثمار**: صدر قانون الاستثمار لسنة 1993 في المرسوم التشريعي المؤرخ في 1993/10/05 لقد كرس مبدأ جديد الأسس هو حرية الاستثمار الكاملة، وإتاحة المساواة بين الوطنيين الخواص والأجانب.
- **الجلس الوطني للإستثمار**: الذي يعتبر خلاصة لتفكير معمق حول كيفية توحيد مركز القرار المتعلق بالاستثمار
- **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار**: وهي بديل عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم الاستثمار المستحدثة بموجب القانون الصادر سنة 1993، وتعتبر من أهم الهيئات الحكومية الساهرة على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام**: تضمنت الفقرة الثانية من المادة 85 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتعمق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام بأنه وفي مرحلة الدعوة لمنافسة سواء الدولية أو الوطني لعرض إبرام صفقة عمومية وبالذات أثناء إعداد شروط التأهيل وتقييم العروض منح الاولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة إذا قدمت هذه الأخيرة عرض جيد فيما يخص جودة الخدمة التي ستقدمها أو آجال إنجاز المشاريع العمومية والسعر الخاص بالخدمة العمومية. وقد أعيد التذكير بأحكام هذا النص بموجب المادة 25 من القانون رقم 17-02 (الجريدة الرسمية، العدد 2، 2017، صفحة 7)، أما المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 تنص صراحة على: " لضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام، يجب أن تراعي في الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المرشحين وشفافية الاجراءات، ضمن احترام أحكام هذا المرسوم " (الجريدة الرسمية، العدد 50، 2015، صفحة 5).

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القانون رقم 01-18 والقانون رقم 17-02

2-1- نظرة المشرع الجزائري للمقاولاتية

- 2-1-1- **تعريف المشرع الجزائري للمقاولاتية**: تحقيقا للانسجام في تعريف هذه المؤسسات، وخاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأوروبي المتوسطي، وكذا توقيعها على "الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة" في جوان 2000، أخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي اعتمدته الاتحاد الأوروبي (قايدي، 2017، صفحة 127).
- ولقد عرف المشرع الجزائري المقاولاتية في الكتاب الثاني، الباب التاسع "العقود الواردة على العمل" الفصل الأول "عقد المقاولاتية"، بموجب المادة 549 من القانون المدني، على "أنها عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر" (القانون المدني، 2007، صفحة 90).

- سنة 2001 تم إصدار القانون التوجيهي رقم 01/18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي سعى الى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتحديد

مفهوم المؤسسات الصغرة والمتوسطة ومضمونها لم يجد فحواه إلا من خلال سن هذا القانون (قائد، 2017، صفحة 127) والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الاعمال لتحديد المؤسسة الصغرة والمتوسطة والمصغرة، لقد وضع المشرع بنص المادة الخامسة تعريف شمل المؤسسات الصغرة والمتوسطة معا ليأتي في المواد 8 و 9 و 10 بتعريف مستقل لكل مؤسسة بما فيها المؤسسة الصغرة جدا (الجريدة الرسمية، العدد 77، 2001، صفحة 4) ويمكن إنجازها كما يلي:

الجدول (01): يوضع التعريف القانوني للمؤسسة الصغرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع ميزانيتها السنوية
المؤسسة المتوسطة	50-250 عامل	محصور بين 200 مليون - 2 مليار دج	محصور ما بين 100-500 مليون دج
المؤسسة الصغرة	10-49 شخص	لا يتجاوز 200 مليون دج	لا يتجاوز 100 مليون دج
المؤسسة المصغرة	1-9 اشخاص	أقل من 20 مليون دج	يتجاوز 10 ملايين دج

المصدر: (الجريدة الرسمية، العدد 77، 2001، صفحة 6).

يتبين لنا وأن المشرع ميز بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغرة والمصغرة بالنظر إلى عدد العمال الذين يشتغلون لديها وبالنظر إلى الجانب المالي أي رقم أعمالها السنوي، وهو نفس المفهوم تقريبا الذي أورده منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعة "يونيدو" لبعض أنواع تلك المؤسسات. وإن كانت هذه التعريفات والمعايير تنعكس لاحقا على مسألة التمويل والمرافقة والمساعدة التي تقدمها مؤسسات الدولة لهذه المؤسسات.

2-1-2- إصلاحات سنة 2017

تم الإصلاح بصدر القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 لتطوير المؤسسات الصغرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية، العدد 54، 2017، الصفحات 4-8) والذي جاء بأحكام جديدة تبعا لتوجه الحكومة الجزائرية حول تطوير المؤسسات الصغرة والمتوسطة ورفع العراقيل التي كانت تواجهها في ظل القانون القديم.

2-1-3- الأهداف المسطرة في ظل القانون التوجيهي لسنة 2017:

يعرض المشروع المتعلق بهذا القانون أنه على الدولة أن تعمل من أجل أن يستفيد أصحاب المؤسسات الصغرة والمتوسطة من التسهيلات للحصول على التمويل البنكي ويتم مرافقتهم لضمان جدوى مشروعاتهم عن طريق تكوينهم في مجال التسيير و الحصول على الطلب العمومي، كما سيتم منح ميكانيزمات محفزة خاصة لأصحاب الشهادات لاسيما من أجل إنشاء نشاطات تعتمد على المعرفة و التكنولوجيات الجديدة، وغيرها من الأهداف التي سطرها الدولة في سبيل تطوير هذه المؤسسات التي راهنت عليها من أجل تطوير الاقتصاد الوطني و التخلي تدريجيا عن التبعية للمحروقات (بودليو و كليو، 2020، صفحة 171).

3- الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-1- على المستوى المحلي

لقد قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الوكالات، والصناديق والبرامج لدعم مؤسساتها ص م ومرافقتها، وفي إطار السياسة الوطنية الخاصة بمواجهة البطالة المتزايدة، خاصة في ظل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) الذي نتج عنه تسريح عدد كبير من العمال، حظي دعم وتشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة بعناية خاصة من قبل كافة الحكومات المتعاقبة، ولعل من أبرز مبررات هذا الاهتمام سهولة إنشاء مثل هذه المؤسسات وضآلة تكلفته، قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل وتنظيمات تسهر على تقديم المساعدات والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): أنشأت الوكالة سنة 2001 بموجب الامر الرئاسي 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

- صندوق ضمان القروض (FGAR): تم إنشاء الصندوق وفق احكام المرسوم التنفيذي 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، وتطبيقا لأحكام المادة 14 من القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001

- صندوق ضمان القروض الاستثمار (CGCI): شركة تم إنشاؤها بمبادرة من السلطات العامة بموجب المرسوم الرئاسي 134-04 المؤرخ 19 أبريل 2004.

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): أنشأ بموجب المرسوم رقم 94-188 مؤرخ في 06 جويلية 1994.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.

3-2- على المستوى الدولي: حتى تتمكن من مسايرة التطورات العالمية ورغبة في الاسترشاد بتجارب الدول المتقدمة ذهب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى أبعد الحدود في إطار الشراكة الدولية من خلال عدة إشكال للتعاون الثنائي والإقليمي أهمها (حازم و بوسواك، 2018، صفحة 14):

3-2-1- برنامج MEDA لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (البرنامج الأوروبي المتوسطي ED

PME): يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتأهيلها وتحسين محيطها للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات إقتصاد السوق كما يعنى أيضا بمساندة المنتج الوطني ومساعدته للدخول إلى الأسواق العالمية، ولهذا الغرض تم تخصيص 62.31 مليون أورو (بموجب الإتحاد الأوروبي 57 مليون أورو) وهو موجه لفائدة المؤسسات ص م وخاصة التي تنشط في القطاع الصناعي وكذا الخدمات باستثناء المؤسسات التجارية وقد تم تحقيق 448 عملية تأهيل وتشخيص في المرحلة الأولى (2002-2007)، كما تم إبرام اتفاقية بين الجزائر MEDA

كبرنامج إستكمالي لسابقه وقد دخل حيز التنفيذ إبتداء من جانفي 2010 ، إذ يساهم الاتحاد الأوروبي بـ 40 مليون أورو والجزائر بـ 3 ملايين أورو قصد دعم السماح للمؤسسات بالتموقع في السوق المحلية والدولية.

3-2-2- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية BID: تأسس في 16 ديسمبر 1793 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي بهدف دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء وبم التعاون الجزائر مع البنك الإسلامي للتنمية في المجالات التالية (روراق، 2010، صفحة 127):

- فتح خط تمويل للمؤسسات ص م؛
 - إحداث محاضن أو مشاتل نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات ص م؛
 - تطوير التعاون مع الدول الأعضاء للاستفادة من تجاربهم.
- وفي هذا الصدد تم توقيع اتفاقيتين يقدم بموجبه مبلغ 9.9 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروعات إنمائية في الجزائر، إذ تنص إحدى الاتفاقيتين على تقديم قرض بقيمة 501 مليون دولار لصالح وزارة المؤسسات ص م للمساهمة في دراسة وتنفيذ نظام جديد للمعلومات الاقتصادية.

3-2-3- التعاون مع البنك العالمي: بالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SFI) إذ تم إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا للتنمية المؤسسات، يهدف إلى ترقية نوعية التمويل للمؤسسات ص م وتحسين الخدمات المصرفية مثل القرض الإيجاري وعقد تحويل الفاتورة كما تجدر الإشارة إلى وجود تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الألمانية أهم أهدافه الرفع من تنافسية المؤسسات وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية والتكوين في مجال التسيير (حازم و بوسواك، 2018، صفحة 15).

4- المقاربة الاقتصادية الجديدة لدعم ومرافقة أصحاب المشاريع

قصد إعتماد تشغيل الشباب وتغيير إسمها الى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 (بن عبد الله، 2020).

وإضافة إلى مهامها المحددة في قانونها الأساسي فإن الوكالة مكلفة أيضا (الجريدة الرسمية، العدد 70، 2020، صفحة 9):

- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتعيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية؛
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني؛
- السهر على عصرنه وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها، إلى جانب إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشاري، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة؛

- العمل على عصنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة؛
 - تشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة.
 - وتضمن كذلك تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة بجهة لفائدة المؤسسات المصغرة
- اما بالنسبة للمجلس التوجيهي فقد أصبح المجلس ينتخب رئيسه ونائب رئيسه من ضمن أعضائه لعهددة سنة واحدة بعدما كان يرأس المجلس ممثل الوزير ذو الوصاية على الوكالة (الجريدة الرسمية، العدد70، 2020، صفحة 9).
- كما صدر في ذات العدد مرسوم تنفيذي اخر رقم 20-330 مؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 9 جويلية 1998 والمتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوو المشاريع وتحديد قانونه الأساسي والذي جاء فيه زيادة على مهام الصندوق وبعد تعويض البنوك، يتولى الصندوق مهمة مرافقة ومتابعة الشباب ذوي المشاريع المتعثرين في تسديد قروضهم البنكية، ثم يقوم الصندوق بتحصيل هذه الديون البنكية المستحقة لدى الشباب أصحاب المشاريع المتعثرين بعد تحويل الحقوق التي تحوزها البنوك الى الصندوق (الجريدة الرسمية، العدد70، 2020، صفحة 11).

5-مساهمة المقاولاتية في التنمية والتنوع الاقتصادي:

عرفت التنمية على أنها "الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، وما يصاحبها من تغيرات جوهرية في البنيان الاقتصادي، أو دخول الاقتصاد إلى الانطلاق نحو النمو الذاتي" (القريشي، 2007، صفحة 122)، يمكن رفع مؤشرات التنمية بالنسبة للأفراد أو المجتمع من خلال المقاولات لما لها من خصائص تؤهلها للانتشار الجغرافي من أجل تحقيق التوازن الإقليمي للبلد وإقامة مجتمعات جديدة. على مستوى الفرد، تشجع الما قول على إثبات الذات، حيث يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ومجتمعه التقدم والنمو (سالمى و عبد السلام، 2016، صفحة 12).

5-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي خلال الفترة 2009-

2019

5-1-1- الوضعية الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2019/12/31:

في الجزائر شهدت المقاولات الصغيرة والمتوسطة تزايدا ملحوظا خاصة بعد اتجاه سياسة الدولة إلى تدعيم هذا القطاع، حيث انتقل عددها الاجمالي من 245 348 مؤسسة سنة 2001 إلى 1.193.399 خلال نهاية سنة 2019 منها 57.642 مؤسسة منشأة سنة 2019 موزعة كمايلي:

الجدول 02 : التعداد العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

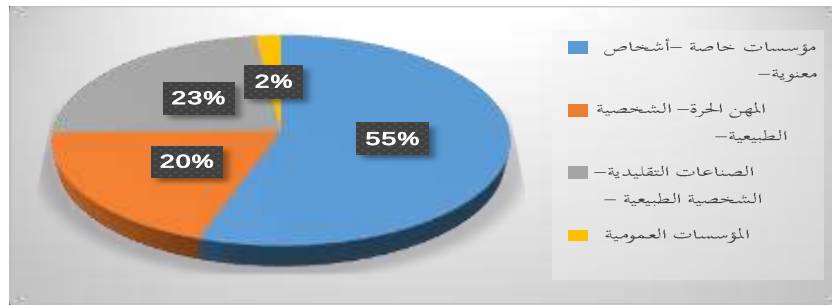
نوع المؤسسة	تعداد المؤسسات إلى غاية 2019/12/31	النسبة المئوية (%)
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	1.193.090	99.98%
الشخصية المعنوية	671261	56.25%
الشخصية الطبيعية	521829	43.73%
	247 275	20.72%

274 554	23.03%	- المهن الحرة - الصناعات التقليدية
243	0.02	المؤسسات العمومية
243	0.02%	الشخصية المعنوية
1 193 339	100%	المجموع

المصدر: (Bulletins d'information statistique de la PME, 2020, p. 7)

من الجدول نلاحظ أن عدد المقاولات التابعة للقطاع الخاص 1.193.090 مؤسسة أين تشكل النسبة الأكبر بـ 99.98% بينما العمومية بلغ عددها 243 مؤسسة بنسبة 0.02 % وهي في تناقص بسبب عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى وإنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها تتمتع بالاستقلالية التامة إضافة إلى عملية الخصخصة.

الشكل 01 : تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2019/12/31



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 02

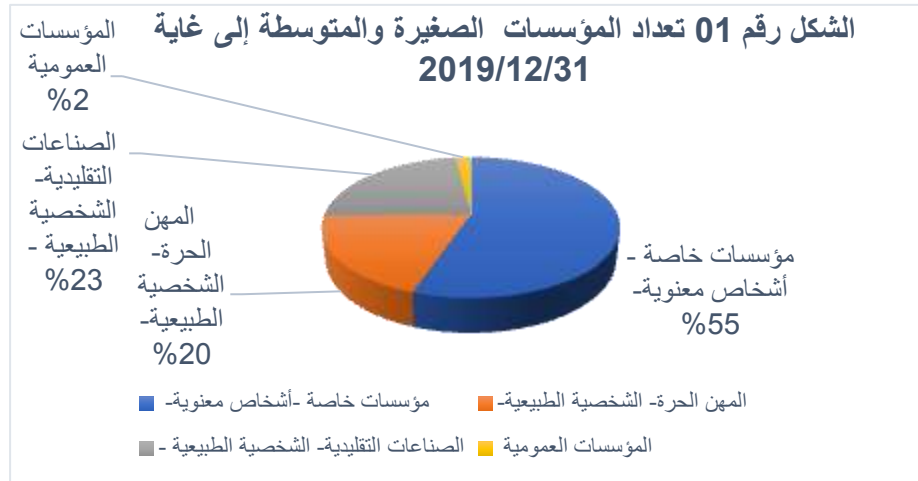
كما تجدر الإشارة أنه بلغ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين عامي 2018 و 2019 نسبة 4.5٪، وهو ما يمثل صافي زيادة إجمالية قدرها 51,476 شركة صغيرة ومتوسطة.

أما من حيث توزيع المقاولات حسب فروع فنتوزع كما يلي:

الجدول 03 : توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	تعداد المؤسسات	النسبة المئوية (%)
النشاط الفلاحي	7387	0,62
المحروقات والطاقة والمناجم والخدمات ذات صلة بتلك الأنشطة	3064	0.26
أنشطة البناء والاشغال العمومية	190155	15.94
أنشطة الصناعات التحويلية	103621	8.69
الخدمات بما في ذلك المهن الحرة	614315	51.49
الصناعات التقليدية	274554	23.01
المجموع	1 193 096	100

المصدر : (Bulletins d'information statistique de la PME, 2020, pp. 10-11)



من الجدول أعلاه يتضح أن إجمالي عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في نهاية عام 2019 بلغ حوالي 1,193,096 وبالنظر للجدول أعلاه يتبين التركيز على مستوى قطاع الخدمات بنسبة 51.49% (النقل على وجه الخصوص) والحرف اليدوية بنسبة 23.01% وأنشطة البناء والاشغال العمومية (أنشطة البناء على وجه الخصوص) بينما نسجل نسبة جد ضعيفة بالنسبة للنشاط الزراعي (0.62%) وهو ما يستوجب مضاعفة الجهود لما يحققه القطاع من توفير للأمن الغذائي ودعم للاقتصاد والتقليل من الاستيراد خصوصا للحبوب.

5-1-2- توزيع المهن الحرة حسب القطاعات: حسب وزارة الصناعة والمناجم تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات كما يلي:

الجدول 04 : يبين توزيع المهن الحرة حسب القطاعات

المجموع	الاستثمار الزراعي	قطاع العدالة	قطاع الصحة	
247275	169746	26819	50710	عدد PME الى غاية 2019/12/31
100	68.65	10.85	20.51	النسبة المئوية%

المصدر: (Bulletins d'information statistique de la PME, 2020, p. 9)

من خلال الجدول يمكن الملاحظة بأن الاستثمار الزراعي يضم أكبر عدد من المؤسسات بنسبة 68.65% المنشأة وهذا يرجع إلى توجه المستثمرين نظرا لجهودات الدولة في تدعيم هذا القطاع الحيوي وكذلك إلى الممارسة الجيدة للمستثمرين في هذا القطاع ويأتي بعد ذلك المؤسسات المنشأة في قطاع الصحة بنسبة 20.51% وذلك لكثرة وتعدد التخصصات الطبية وتنوعه

5-2- وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة ومساهمتها في توفير مناصب الشغل 2009-2019م

إن المتتبع لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر يلاحظ ذلك الارتفاع الملحوظ خلال العشر سنوات الاخيرة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك خلق مناصب العمل الذي يصاحب إنشاء المؤسسات بطبيعة الحال والجدول

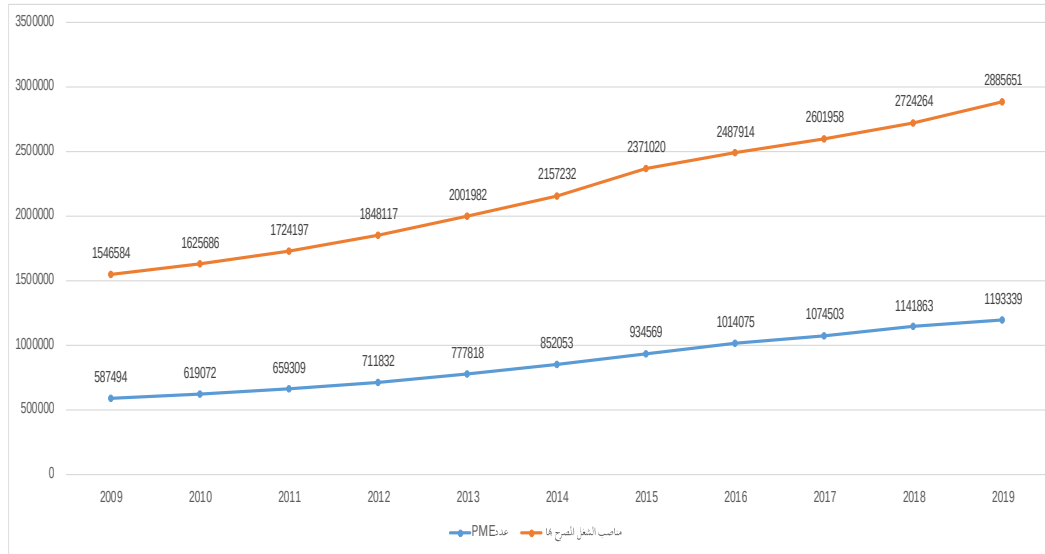
رقم 04 يستعرض التطور الحاصل في نسيج المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2019 كما يلي:

الجدول 05 : تطور المؤسسات ص م ومناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2009-2019 م

السنوات	عدد PME	مناصب الشغل المصرح بها CNAS/CASNOS/ECOFIE
2009	587494	1546584
2010	619072	1625686
2011	659309	1724197
2012	711832	1848117
2013	777818	2001982
2014	852053	2157232
2015	934569	2371020
2016	1014075	2487914
2017	1074503	2601958
2018	1141863	2724264
2019	1193339	2885651

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد (Bulletins d'information statistique de la PME , 2009-2020)

الشكل رقم 02 يبين تطور المؤسسات ص م ومناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة الممتدة من 2009-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 05

كما يمكن توزيع مناصب الشغل المصرح بها وفق نوع المؤسسة بين سنتي 2018 و 2019 وفق الجدول الموالي:

الجدول 06 : تطور مناصب الشغل المصرح بها من قبل CNAS/CASNOS بين السنتين 2018 و 2019

نوع المؤسسة	سنة 2018		سنة 2019		نسبة التطور %
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
المؤسسات ص.م الخاصة					
الاجراء	1 594 614	58,53	1 671 473	57.92	4.82
أرباب العمل	1 107 453	40.65	1 193 093	41.35	7.73
المجموع الجزئي	2 702 067	99.19	2 864 566	99,27	6.01
المؤسسات ص م العامة	22 197	0.81	21085	0.73	5.01-
المجموع	2 724 264	100,00	2 885 651	100,00	5,92

المصدر: (Bulletins d'information statistique de la PME, 2020, p. 14)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي القوى العاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة بلغ في نهاية عام 2019، 2885.651 وكيلاً حسب تصريح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، منهم 21085 فقط ينتمون إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة العامة، مما يلاحظ أن إجمالي القوى العاملة في الشركات الصغيرة والمتوسطة زاد بنسبة 5.92٪ بين عامي 2018 و 2019 مما يؤدي إلى المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.

5-3- دور المقاولاتية في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع الخروقات والقيمة المضافة

5-3-1- مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج الداخلي الخام: يمكن توضيح ذلك وفقاً للجدول الموالي:

الجدول 07 : يبين تطور مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع الخروقات حسب الطابع

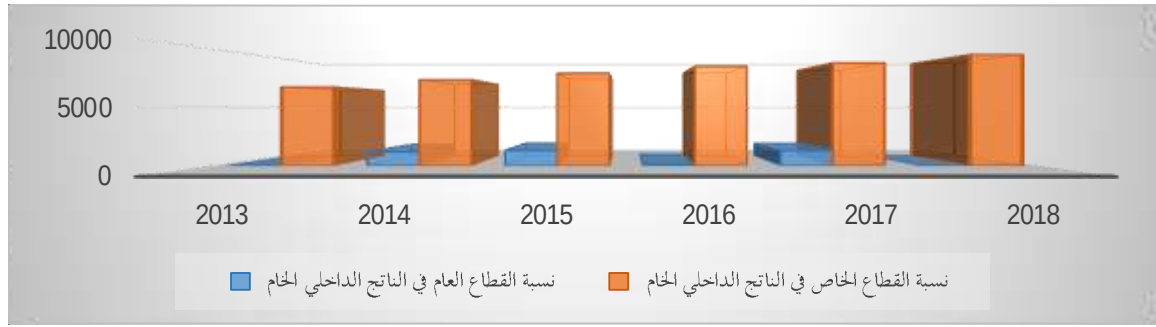
القانوني (الفترة من 2013 إلى 2018)

السنوات	مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	المجموع
2013	القيمة	893.24	7634.43
	%	11.7	100
2014	القيمة	1187.93	8566.58
	%	13.9	100
2015	القيمة	1313.36	9237.87
	%	14.22	100
2016	القيمة	144.65	8673.92
	%	14.23	100
2017	القيمة	1291.14	10106.76
	%	12.77	100
2018	القيمة	13,62.21	9524.41
	%	12.51	100

المصدر: (Bulletins d'information statistique de la PME, 2020, p. 28)

نلاحظ من الجدول السابق أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام من سنة 2013 إلى غاية سنة 2018 عرفت تطورا ملحوظا إذ تصل القيمة القصوى 87.49% من النسبة الاجمالية لسنة 2018 وهذا ما يمكن تفسيره بالدور الهام الذي تلعبه المقاولاتية في النشاط الاقتصادي، فالزيادة المستمرة في توفير مناصب العمل الخاص في المؤسسات ص م جاء نتيجة الزيادة والارتفاع في عدد المؤسسات ص م

الشكل 03: تطور الناتج المحلي خارج المحروقات خلال الفترة 2013-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 07

5-3-2- مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة

الجدول أدناه يعرض تطور القيمة المضافة للفترة الممتدة بين 2015-2018 لمختلف القطاعات حسب الطابع القانوني للمؤسسات

الجدول 08: تطور القيمة المضافة للفترة الممتدة بين 2015-2018

القيمة بمليار دينار جزائري

2018		2017		2016		2015		السنة
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	القطاع حسب الطابع
الزراعة								
0.73%	17654.1	99.23%	2261	99.30%	2125.39	98.11%	918.67	خاص
99.27%	2409202.8	0.77%	17.5	0.70%	14.9	1.89%	17.7	عام
%100	2426856.9	%100	2278.5	%100	2140.29	%100	936.37	المجموع
البناء والاشغال العمومية								
16.64%	*375088.5	83.33%	1765	83.08%	1653.22	99.93%	513,601	خاص
83.36%	1879016.4	16.67%	353	16.92%	336.81	0.07%	337.16	عام
%100	2254104.9	%100	2118	%100	1990.03	%100	513938.16	المجموع
النقل والمواصلات								
15.39%	**329287.40	83.67%	1645	82.85%	1488.85	99.94%	401,421	خاص
84.61%	1810604.90	16.33%	321	17.15%	308.12	0.06%	259.33	عام
%100	2139892.3	%100	1966	%100	1796.97	%100	401680.33	المجموع
خدمات المؤسسات								
34.88%	***91862.6	65.45%	162	68.58%	157	72.35%	155.2	خاص
65.12%	171509.1	34.55%	85.5	31.42%	71.92	27.65%	59.32	عام
%100	263371.7	%100	247.5	%100	228.92	%100	214.52	المجموع
2018		2017		2016		2015		السنة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تفعيل منظومة قانونية لدعم التنمية الاقتصادية - دراسة للفترة 2009-2019

القطاع	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الفندقة والإطعام								
خاص	172.34	80.99%	192.47	80.07%	2191	97.77%	56767.5	19.43%
عام	40.44	19.01%	47.92	19.93%	50.03	2.23%	235396.5	80.57%
المجموع	212.78	%100	240.39	%100	2241.03	%100	292164	%100
الصناعة الغذائية								
خاص	307.36	86.90%	340.77	87.47%	375	88.05%	55463.6	12.80%
عام	46.35	13.10%	48.8	12.53%	50.9	11.95%	377943.6	87.20%
المجموع	353.71	%100	389.57	%100	425.9	%100	433407.2	%100
صناعة الجلد								
خاص	2.5	89.93%	2.45	86.57%	2.5	88.03%	452	14.67%
عام	0.28	10.07%	0.38	13.43%	0.34	11.97%	2628.1	85.33%
المجموع	2.78	%100	2.83	%100	2.84	%100	3080.1	%100
التجارة والتوزيع								
خاص	2126.5	94.12%	2205.22	94.19%	1996	93.97%	139392.2	5.93%
عام	132.83	5.88%	136.01	5.81%	128	6.03%	2210206.5	94.07%
المجموع	2259.33	%100	2341.23	%100	2124	%100	2349598.7	%100

المصدر: (Bulletins d'information statistique de la PME, 2020, p. 29):

يبين الجدول أعلاه تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في مختلف الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2015-2018، وتشكل قطاعات البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات، التجارة والتوزيع، خدمات المؤسسات، الفندقة والإطعام أكثر القطاعات مساهمة في القيمة المضافة بالمبالغ المئوية على التوالي: *375088.50، **329287.40، ***139392.20، ****91862.60، *****56767.50 مليار دج، وهذا يعكس التوجع العام للمقاولات والنشاط الحر في الجزائر لمثل تلك الأنشطة لما لها من مردودية مالية

5-4 دور المقاولاتية في تطور الميزان التجاري

مقارنة بالسنة المالية 2018، ميزان التجارة الخارجية الجزائري لعام 2019 يسجل:

- انخفاض الواردات بنسبة 9.49٪ من 46.33 مليار دولار إلى مبلغ 41.93 مليار دولار أمريكي؛

- انخفاض الصادرات بنسبة 14.29٪ من 41.79 مليار دولار أمريكي إلى 35.82 مليار دولار أمريكي.

لقد عرفت سنة 2019 عجزا في الميزان التجاري للنظام بقيمة 6.11 مليار دولار أمريكي، ويفسر ذلك كون الاستيراد للسلع الرأسمالية الصناعية (تمثل ثلث الاستيراد الإجمالي) عرفت انخفاض كبير بنسبة 19.92٪، (بقيمة 3.28 مليار دولار) في عام 2019، وهذا نظرا لتدهور صادرات المحروقات بنسبة 14.48٪ (Bulletins d'information statistique de la PME, 2020, p. 31)

5-5 إحصائيات الصادرات للثلاثي الأخير لسنة 2021: حققت الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة

لثلاثي أشهر الأولى من سنة 2021 زيادة بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة من نظيراتها من السنة الماضية تتجلى في (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2021):

5-6- صادرات الثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 ارتفعت بمعدل 118% حيث بلغت 2,9 مليار دولار فيما تم تسجيل 1,34 مليار دولار في نفس الفترة من السنة الماضية؛ نفس الشيء كان بالنسبة للسبعة أشهر التي سجلت ارتفاع بنسبة 108% (2,47 مليار دولار)، أما معدل الصادرات خارج المحروقات فبلغ 12,3% من القيمة الإجمالية للصادرات؛

5-7- أهم المواد المصدرة ومقارنتها بنفس الفترة من السنة الماضية:

- **الأسمدة المعدنية و الكيماوية الأزوتية :** 886 مليون دولار مقابل 524 مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ 69,1%
 - **الحديد والصلب:** 595,78 مليون دولار، مقابل 28,76 مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ 1971 %.
 - **مواد كيميائية غير عضوية:** 501,8 مليون دولار، مقابل 150,1 مليون دولار، أي بزيادة تقدر بـ 234%.
 - **سكر، و محضرات سكرية، و عسل النحل:** 288 مليون دولار مقابل 173 مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ 66 %.
 - **مصنوعات معدنية:** 190,81 مليون دولار، أي بنسبة تقدر بـ 6,54 % من مجموع الصادرات خارج المحروقات.
- وتعبر هذه الحصيلة الإيجابية عن التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية المسطرة الهادفة إلى تحقيق تنوع حقيقي

6-التحديات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة بشأن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الدعم الذي تحظى به إلا أنها لا تزال تشكل قطاعا هشاً تعصف به جملة من المعوقات أهم المشاكل تتمثل فيما يلي (منصوري وبدوي، 2017):

6-1- تحديات إدارية :

- البيروقراطية الإدارية في منح الاستثمارات، صعوبة الحصول على العقار الصناعي؛
- عدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة حيث يسود في إدارة هذه المشاريع نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق؛
- عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في مجال ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في المشاريع المختلفة؛
- نقص المعلومات والإحصائيات المتاحة لدى هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.

6-2- التحديات الخاصة بالتمويل: تعتبر مشكلة التمويل أكبر عائق يواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمثل هذه العوائق في:

- المؤسسات المالية الموازية ومشكلة ضمان القروض ما يدفع بأصحاب المؤسسات الى التعامل مع وكلاء الاسواق؛
- غير الرسمية الخارجة عن سيطرة ورقابة البنوك المركزي نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة من البنك كالإعفاءات؛
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للاشهار؛

- غياب ونقص كبير في التمويل الطويل الأجل فغالبا ما تكون القروض الممنوحة من البنوك محدودة وغير كافية؛
- غياب بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الخاصة؛ لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- غياب صيغ تمويلية مفصلة ومنظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- اقتصار البنوك الجزائرية على الأساليب الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان، علما أنه توجد أساليب وتقنيات حديثة حلت محل الأساليب والتقنيات الكلاسيكية في الدول المتقدمة

3-6- تحديات تسويقية:

- ضعف الكفاءة التسويقية بسبب انخفاض الامكانيات المالية لهذه المشاريع؛
- عدم توفر معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين؛
- عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات؛ ضيق نطاق السوق المحلي وارتفاع وتيرة الاقتصاد الموازي؛
- عدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق ونقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراء البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة السوق وأساليب النقل والتوزيع والتعبئة والتغليف وأذواق المستهلكين.... الخ، الامر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها؛
- قيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات إغراقية لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات.

الخاتمة: بالنظر لكل ماسبق عرضه يتبين لنا مايلي:

- الإرادة الجادة من قبل السلطات الجزائرية لإرساء مبادئ الاقتصاد الحر، بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة، ولعل السعي الدائم لاستصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية المقاولاتية يترجم تلك الإرادة.
- تعتبر أجهزة الدعم والمراقبة التي تبنتها الدولة من أهم السبل لتسهيل إنشاء المؤسسات،
- تدارك النقائص المسجلة في الجهاز السابق لدعم تشغيل الشباب وتطوير أدائه من خلال إنشاء المرسوم التنفيذي رقم 329-20 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتغيير إسمها الى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وإضافة مهام جديدة لعل أهمها السهر على عصرنه وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها و إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتعيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.
- من خلال تتبع تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة يمكن التعرف على توجه المؤسسات ص م إذ تشكل قطاعات خدمات المؤسسات نسبة (34.88%)، لفندقة والإطعام (19.43%)، البناء والأشغال العمومية

(16.64%)، النقل والمواصلات (15.39%) و تعتبر تلك أكثر القطاعات مساهمة في القيمة المضافة، بينما تراجع تلك النسب لتكون جد ضئيلة في قطاع الزراعة (0.73%) وهو ما يجب التفطن له وتوجيه مجهودات أكبر نحو القطاع الزراعي.

- نسبة معدل الصادرات خارج المحروقات بلغت 12,3% من القيمة الإجمالية للصادرات وتعتبر نسبة ضئيلة كما تعتبر صادرات تلك المؤسسة نسب هامشية مقارنة بقطاع المحروقات.

- الاستثمار المحلي في الجزائر يساهم في النمو بصفة مقبولة إلى حد بعيد لهذا يمكن اعتبار الاستثمار المحلي قناة جدا مهمة للإقتصاد الوطني حيث يمكن استعماله في تنشيط الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل على تحفيز الصناعة، الزراعة والخدمات بغية توفير منتجات جديدة للتصدير من أجل تخفيض أثر مؤشر التجارة على النمو الاقتصادي من خلال ضمان الإحلال بين أسعار الصادرات لامتناس الصدمات السعري لأسعار النفط.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها يمكننا اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها تصحيح بعض الأمور أو على الأقل التقليل من الآثار السلبية ضمن الإقتصاد الوطني لعل أهمها:

- ضرورة تأهيل البيئة الاقتصادية والسعي لإصلاح المنظومة المصرفية .
- تحسين الكفاءة الإنتاجية وفق المقاييس والمواصفات الدولية من أجل ضمان نجاح فرص
- إعادة النظر في معدلات بعض الضرائب والرسوم ومراجعتها دوريا في قوانين المالية لكل سنة وتبسيط الإجراءات الجبائية
- العمل على غرس الثقافة المقاولاتية كأمر إستراتيجي بالنسبة لمستقبل الجزائر، وذلك من خلال إعداد برنامج تأهيل عبر مراكز التأهيل والجامعات.
- العمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لشغل وتفعيل اقامة مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت قصد الوصول إلى المستهلك العالمي.
- تنشيط ودعم قطاع السياحة لجلب الأموال والعملة الصعبة التي تحفز الميزان التجاري لمواجهة انخفاض إيرادات النفط في السنوات القادمة
- توجيه الادخارات نحو الاستثمارات في الصناعات الخفيفة والتحويلية التي من شأنها تقليل الواردات الجزائرية من خلال الإنتاج الوطني.
- إنشاء مرصد وطني عربي لتبادل المعلومات حول نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عربيا على غرار بنك المعطيات التي رسمته الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-05 المؤرخ في 4 جانفي 2009.

المصادر والمراجع

- الجريدة الرسمية، العدد70. (2020). الجزائر: المطبعة الرسمية. تاريخ الاسترداد 4 جويلية، 2021، من <https://www.joradp.dz/FTP/JO-arabe/2020/A2020070.pdf?znjo=70>
- الجريدة الرسمية، العدد77. (2001). الجزائر: المطبعة الرسمية. تاريخ الاسترداد 1 جويلية، 2021، من <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>
- الجريدة الرسمية، العدد2. (2017). قانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر: المطبعة الرسمية. تاريخ الاسترداد 2 جويلية، 2021، من <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017002.pdf>
- الجريدة الرسمية، العدد50. (2015). مرسوم رئاسي رقم 15/247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2016 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتوفيق المرفق العام. الجزائر: المطبعة الرسمية. تاريخ الاسترداد 2 جويلية، 2021، من <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2015/A2015050.pdf>
- الجريدة الرسمية، العدد54. (2017). الجزائر: المطبعة الرسمية. تاريخ الاسترداد 1 جويلية، 2021، من <http://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017002.pdf>
- القانون المدني. (2007). عقد المفاوضة، الباب التاسع، العقود الواردة عن العمل. الكتاب الثاني. الجزائر: رئاسة الجمهورية الأمانة العامة. تاريخ الاسترداد 01 جويلية، 2021، من <http://www.joradp.dz/TRV/ACIVIL.PDF>
- حجلة سعيدة حازم، و أمال بوسواك. (2018). آليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (صفحة 15). الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر. تاريخ الاسترداد 10 أوت، 2021، من <https://www.univ-eloued.dz/images/pdf/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%>
- حفيظة قايد. (2017). الإطار القانوني لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري. تاريخ الاسترداد 4 جويلية، 2021، من مركز جيل البحث العلمي : <https://jilrc.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA>

- راوية دغيم. (2015). الدور التمويلي للزكاة بصيغة القرض الحسن وأثره على التنمية" دراسة مقارنة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية البليدة". (12). البليدة- الجزائر:- مجلة الأبحاث الاقتصادية. تاريخ الاسترداد 3 جويلية، 2021
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19746>
 - سليم بودليو، و هشام كليو. (2020). لإطار القانوني والتنظيمي لإنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية، 31(01). تاريخ الاسترداد 01 جويلية، 2021، من
<http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/3254/3406>
 - صالح صالح. (2004). أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 3(3). تاريخ الاسترداد 2 جويلية، 2010، من
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5992>
 - عبد الجبار سالمي، و بندي عبد الله عبد السلام. (2016). تحول الاقتصاد الحديث نحو المنطق الماويلاني: التنوع الاقتصادي من خلال التوجه الماويلاني في الجزائر. مجلة التنظيم و العمل، 5. تاريخ الاسترداد 2 جويلية، 2021، من
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/29244>
 - عبد القادر رقرق. (2010). متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة : دراسة حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران. تاريخ الاسترداد 9 أكتوبر، 2021
 - عمارة بن عبد الله. (2020). مؤسسات مصغرة: المقاربة الاقتصادية الجديدة لدعم ومرافقة أصحاب المشاريع (بيان). تاريخ الاسترداد 4 جويلية، 2021، من
<https://eljadidelyawmi.dz/2020/12/09/%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%BA%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC>
 - محمد جابر عيسى. (2012). القرض الايجاري. تاريخ الاسترداد 3 جويلية، 2021، من https://lawer-gaber.blogspot.com/2012_03_09_archive.html?zx=e3b216f63cef03ed
 - مدحت القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات ". الاردن: دار وائل للنشر.
 - نسيم سابق. (2016). أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه 'LMD'- تخصص: اقتصاد مالي. جامعة باتنة
- 1 - الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر. تاريخ الاسترداد 1 جويلية، 2021، من
-----http://theses.univ-batna.dz/index.php/theses-en-ligne/doc_details/4986-----

- هواري منصوري، و سامية بدوي. (2017). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية الكاملة للريع البترولي. مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، 1(5). تاريخ الاسترداد 6 جويلية، 2021، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/83125>
- وزارة التجارة وترقية الصادرات. (9 13، 2021). بوابة وزارة التجارة. تم الاسترداد من <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/les-statistiques-de-l-exportation-hors-hydrocarbures-1>
- وهيبة عبيد، و منصف بن خديجة. (2007). دور المشاريع البيئية في تحقيق التنمية. حوليات جامعة قالة للعلوم الاجتماعية والإنسانية(22). تاريخ الاسترداد 4 جويلية، 2021، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/74762>
- Bulletins d'information statistique de la PME . (2009-2020). Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information: Ministère de l'Industrie et des Mines. Consulté le juillet 1, 2021, sur <https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>
- Bulletins d'information statistique de la PME. (2020). (36). Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes et des Systèmes d'Information. Consulté le juillet 1, 2021, sur https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf